

## السعودية تعيد هيكله مجلس إدارة الصندوق السيادي

الرياض - عززت السعودية من خطتها باتجاه إدارة أمثل للثروة بإعلانها الثلاثاء عن إعادة هيكلة صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) في تحرك يتماشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الواسع الذي يشمل كل مؤسسات الدولة.

وذكر الصندوق في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية أنه استحدث منصب نائب محافظ بهدف دعم النمو والتوسع المستمر للصندوق البالغ حجمه 340 مليار دولار.

**صندوق الاستثمارات العامة استحدث منصب نائب محافظ الصندوق سيتولاهما تركي النويصر ويزيد الحميد**

كما يملك الصندوق بالفعل حصة بقيمة ملياري دولار في أوبر تكنولوجيز وشركة لوسيد موتورز للعربات الكهربائية. ومن الاستثمارات الالفة التي أدم عليها الصندوق في ذروة انهيار أسعار النفط استحوذ على حصص في أربع شركات نفط أوروبية عملاقة هي رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوبور النرويجية. وقدم الصندوق كذلك تعهدات كبيرة لشركات واستثمارات أخرى بقطاع التكنولوجيا، بينها استثمار 45 مليار دولار في صندوق رؤية سوتقبتك للاستثمار في تكنولوجيا المستقبل، والذي يقوده ماسايوشي سون مؤسس ورئيس سوفتبنك اليابانية.

وسيشغل كل من تركي النويصر رئيس الإدارة العامة للاستثمارات الدولية في الصندوق ويزيد الحميد رئيس الإدارة العامة للاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي شغل في السابق منصب رئيس الإدارة العامة للاستثمار في الشركات المحلية، المنصبين الجديدين إلى جانب مسؤولياتهما الحالية. وتأتي الخطوة تأكيداً على الدور القيادي للصندوق عبر تطوير هيكله التخلفي، بما يسهم في ضمان استمرار سرعة وتيرة سير العمل وتحقيق أعلى درجات الكفاءة، كما سيعزز نظام الحوكمة للصندوق، ويخدم توجيهه إستراتيجياته الاستثمارية محلياً ودولياً.

## انكماش حاد في نمو الاقتصاد الكويتي

الكويت - أظهرت بيانات حديثة نشرتها الإدارة الحكومية المركزية للإحصاء على موقعها الإلكتروني أن الاقتصاد الكويتي انكمش بشكل غير مسبوq في نهاية العام الماضي جراء قيود الإغلاق وتراجع أسعار النفط. وأشارت الأرقام إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد الخليجي تراجع في عام 2020 بواقع 8.9 في المئة على أساس سنوي ليبلغ بالأسعار الثابتة حوالي 36 مليار دينار (118.8 مليار دولار) مقارنة مع 39.5 مليار دينار (130 مليار دينار) في العام السابق.

وسجل الاقتصاد الكويتي بالأسعار الثابتة انكماشاً خلال الربع الأخير من العام الماضي، بنسبة 11.2 في المئة قياساً على الربع السابق له، فيما انكمش بمقدار 20.2 في المئة عند التقدير بالأسعار الجارية للناتج المحلي.

وانخفضت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي بالربع الأخير من العام إلى 51.1 في المئة، مقابل نسبة مساهمة 53.1 في المئة بالربع الثالث من نفس العام. ويتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد الكويتي في نهاية العام الجاري بنحو 2.2 في المئة فقط في حال تم اتباع سياسة يمكن من خلالها تحريك العديد من القطاعات المهمة. وتعيش الكويت إحدى أسوأ أزماتها الاقتصادية بسبب تأثيرات فيروس كورونا وانخفاضها.



وضعية أكثر من حرجة



مشكلة مستعصية على الحل

## خطة عراقية طموحة لحل مشكلة نقص الكهرباء من الطاقة النووية

مشروع لبناء 8 مفاعلات بقيمة 40 مليار دولار

ويؤكد رئيس الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة أن بلده يواجه بالفعل نقصاً قدره 10 غيغاواط بين السعة والطلب ويتوقع أن يحتاج إلى 14 غيغاواط إضافية هذا العقد.

ومع وضع هذا في الاعتبار، يخطط العراق لبناء ما يكفي من محطات الطاقة الشمسية لتوليد كمية مماثلة من الطاقة للبرنامج النووي بحلول نهاية العقد. ويفتخر العراق حالياً بأنه ينتج 18.4 غيغاواط من الكهرباء، بما في ذلك 1.2 غيغاواط المستوردة من إيران. وتعني إضافات السعة أن التوليد سيرتفع إلى ما يصل إلى 22 غيغاواط بحلول أغسطس المقبل، ولكن هذا أقل بكثير من الطلب الافتراضي الذي يبلغ 28 غيغاواط تقريباً في ظل الظروف العادية. وبحسب وزارة الكهرباء، فإن ذروة الاستخدام خلال الأشهر الحارة في يوليو وأغسطس تتجاوز 30 غيغاواط. وقال لطيف إن "الطلب سيصل إلى 42 غيغاواط بحلول عام 2030".

وكشفت التحقيق الذي أعدته لجنة برئاسة نائب رئيس البرلمان العراقي حسن الكعبي، أن الحكومات المتعاقبة بين 2005 و2019 صرفت على قطاع الكهرباء 80 مليار دولار، من دون أن تلامس ولو من بعيد الحاجة الاستهلاكية للبلاد. وتعرض قطاع الكهرباء الحكومي إلى أضرار بالغة خلال حرب إخراج العراق من الكويت العام 1991، حيث دمر طيران الولايات المتحدة وحلفائها محطات التوليد الكبرى وشبكات النقل الرئيسية ومراكز التوزيع الفرعية، مغرقاً البلاد في ظلام تام دام لشهور.

والعراق ليس المنتج العربي الوحيد للنفط في الخليج الذي يتطلع إلى تقسيم الذرات لتلبية الاستهلاك المتزايد.

فقد قامت الإمارات، المنتج الثالث في منظمة أوبك، بتوصيل أول مفاعل لها بالشبكة هذا العام وتخطط لتشغيل ثلاثة مفاعلات أخرى. كما تسعى السعودية، أكبر منتج في أوبك، إلى هذه التكنولوجيا وتقوم ببناء مفاعل اختباري وستساعد الطاقة النووية التي لا تنتج ثاني أكسيد الكربون جهود دول الخليج لخفض الانبعاثات بينما تتطلع الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى أن تصبح أكثر اخضراراً. وستسمح التكنولوجيا أيضاً بتخصيص المزيد من الهيدروكربونات القيمة للتصدير.

وتحرق السعودية على سبيل المثال ما يصل إلى مليون برميل من النفط الخام يومياً في محطات توليد الكهرباء خلال أشهر الصيف في الخليج عندما ترتفع درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية.

وقال لطيف إن "مجلس الوزراء العراقي تراجع اتفاقاً مع شركة روستاتوم الروسية للتعاون في بناء المفاعلات". وقال مسؤولون كوريون جنوبيون هذا العام إنهم يريدون المساعدة في بناء المحطات وعرضوا على العراقيين جولة في مفاعلات شركة كوريا للطاقة الكهربائية في الإمارات العربية المتحدة. ويرى محللون أنه حتى لو قام العراق ببناء عدد المخططة من محطات الطاقة النووية، فلن يكون ذلك كافياً لتغطية الاستهلاك المستقبلي.

يسعى العراق المتعطل للكهرباء إلى إضافة الطاقة النووية في مزيج إنتاج الطاقة النظيفة والتي تسير ببطء شديد، بهدف تغطية العجز الكبير في توفير الكهرباء، لكن محللين يرون أن الخطة الطموحة قد تواجه عقبات خاصة في ما يتعلق بإقناع المستثمرين بضع أموال في المشروع.

بغداد - كشف العراق عن خطط لاستثمار قرابة أربعين مليار دولار في مشاريع للطاقة النووية، حيث تسعى الدولة النفطية المرمية اقتصادياً إلى إنهاء انقطاع التيار الكهربائي واسع النطاق في معظم المناطق والذي أثار اضطرابات اجتماعية طيلة السنوات الماضية.

ويحتاج المنتج الثاني للنفط في منظمة الدول المصدرة للبتترول (أوبك) الذي يعاني بالفعل من نقص الطاقة والاستثمارات غير الكافية في المحطات القديمة إلى تلبية قفزة متوقعة بنسبة 50 في المئة في الطلب بحلول نهاية العقد الحالي.

وأدت سنوات من الإهمال والفساد إلى جانب انخفاض أسعار النفط الخام منذ منتصف 2014 إلى حرمان الدولة من الأموال اللازمة للحفاظ على نظام الكهرباء وتوسيعه.

وأثارت الانقطاعات الناتجة عن ذلك احتجاجات هددت بإسقاط الحكومات المتعاقبة، وقد لجأ العراق إلى إيران طيلة سنوات من أجل تزويدها بشحنات من الوقود لتشغيل المحطات الكهربائية المتهاكلة.

ونسبت وكالة بلومبرغ الأميركية للأنباء الاقتصادية إلى كمال حسين لطيف رئيس الهيئة العراقية للسيطرة على

## التكاليف الباهظة تعيق إحياء مصانع الحديد في العراق

بغداد - أقرت وزارة الصناعة والمعادن العراقية الثلاثاء بوجود صعوبات تمويلية هائلة أمام إعادة إحياء مصانع الصلب والحديد بعد الجدل الكبير الذي أثارته الأوساط الاقتصادية بسبب تأخر إعادة تأهيلها وتشغيلها.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى المتحدث باسم وزارة الصناعة مرتضى الصافي قوله إن "مصانع الشركة العامة للحديد والصلب هي مصانع ضخمة تحتاج إلى مبالغ كبيرة لإعادة إحيائها". وأشار إلى أن الوزارة ومنذ سنوات باشرت بمشروع تأهيل مصانع الحديد والصلب بالتعاون مع مجموعة يوبي هولدينغ التركية لتأهيل مصانع الصلب

والدرفلة بطاقة إنتاج تبلغ 500 ألف طن سنوياً من حديد التسليح. وأكد أن المشروع مستمر حيث تم وصول كافة المعدات لكلا المصنعين، وتم نصب الكثير من هذه المعدات مع حصول بعض التوقفات بسبب الحاجة إلى تخصيصات مالية.

وكان وزير الصناعة منهل عزيز قد اتفق مع محافظة البصرة مؤخراً لاقتراض نحو 50 مليار دينار (30 مليون دولار)، ولم يتم استلام أي مبلغ إلى الآن رغم أن العمل بالمشروع مستمر بمساعدة من الشركات المستمرة إلى حين الحصول على مبلغ القرض أو أي تمويل آخر. وتحاول الصناعة العراقية النهوض من جديد وحجز موقع لها داخل السوق العراقية رغم كل التحديات والصعوبات

التي تواجهها بسبب الأزمات التي تمر بها، وتدمير وتهالك البنى التحتية لمصانعها ومعاملها. وتبنت وزارة الصناعة والمعادن مشروعاً وخطة طموحة لإعادة تأهيل وتشغيل المصانع المتوقفة والبالغ عددها 83 مصنعاً بمختلف مناطق البلاد التي توقفت إثر تعرضها للدمار بسبب الإرهاب أو تقادم خطوطها ومكانتها أو لعدم وجود جدوى من تشغيلها بسبب انفتاح السوق والمنافسة غير العادلة مع المستورد.

وأكد الصافي أن تنفيذ البرنامج سوف سيتم من خلال خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، وحسب نوع ونسبة الضرر في تلك المصانع والمعامل. ومنذ مايو من العام الماضي تم تشغيل ميثانها في المنطقة.

تشغيل 16 مشروعاً ومعماً وخطاً إنتاجياً كان آخرها مشروع إنتاج بطاريات بغداد. وقال الصافي إن "الوزارة مستمرة وماضية في تنفيذ الخطط، علماً أن التأهيل يتم إما عن طريق الموارد الذاتية للشركات بالنسبة إلى المعامل ذات الضرر البسيط، أو عن طريق المشاركة والاستثمار بالنسبة إلى المعامل المدمرة التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة مثل مصانع الفوسفات وأدوية نينوى وغيرها".

وتدهورت الصناعة العراقية بعد عام 2003 نتيجة الحرب والعمليات الإرهابية والفساد وغياب الخطط العملية للنهوض بواقع هذه الصناعة التي كانت تنافس ميثانها في المنطقة.